تحليلات وآراء

مستقبل العمل في "الشرق الأوسط"

هل ستعيد الثورة الرقمية تشكيل الطبقة الوسطى والاقتصاد والمجتمع؟

بقلم

بختيار أحمد صالح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تقف اقتصادات "الشرق الأوسط" أمام تحوّل عميق في طبيعة العمل والإنتاج والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. فالثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي التوليدي، التشغيل الآلي، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، وتحليل البيانات، لم تعد مجرد أدوات لتحسين الأداء المؤسسي، بل أصبحت عوامل قادرة على إعادة توزيع فرص العمل والدخل والثروة والنفوذ الاقتصادي.

وتكمن أهمية هذا التحول في أن المنطقة تدخل العصر الرقمي وهي تعاني أصلاً من اختلالات بنيوية متفاوتة: ارتفاع بطالة الشباب، وضعف مشاركة النساء في سوق العمل، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، والاعتماد الكبير على الوظائف الحكومية في عدد من الدول، والتفاوت في جودة التعليم والتدريب، فضلاً عن الاختلاف الواسع بين الاقتصادات النفطية الغنية والاقتصادات ذات الموارد المحدودة أو المتأثرة بالنزاعات.

وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يعزز إنتاجية قطاعات واسعة من سوق العمل العربي، بدلاً من أن يؤدي بالضرورة إلى اختفاء جماعي للوظائف. ويقدّر تقرير المنظمة لعام 2025 أن نحو 14.6% من الوظائف في الدول العربية، أي ما يقارب ثمانية ملايين وظيفة، يمكن أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي عبر تحسين المهام وزيادة الإنتاجية. لكن التقرير يحذّر في الوقت نفسه من أن التحول قد يوسّع الفجوات القائمة إذا لم تصاحبه سياسات للتدريب والحماية الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وفي تقرير مشترك أحدث بين منظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نُشرت نتائجه في أيار 2026، جرى بحث مستقبل الذكاء الاصطناعي والتوظيف في المنطقة للفترة 2025–2035، مع التركيز على الاختلاف بين السيناريوهات المحتملة وآثارها على الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية.

أما العراق، فيواجه تحدياً أكثر تعقيداً؛ إذ يتزامن التحول الرقمي مع اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والإنفاق الحكومي، وسوق عمل يعاني من ارتفاع البطالة واتساع العمل غير الرسمي وضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب الداخلين الجدد. ولذلك فإن السؤال العراقي لا يتعلق فقط بمدى قدرة البلاد على تبني الذكاء الاصطناعي، بل بمدى قدرتها على تحويل التكنولوجيا إلى وظائف منتجة ومستقرة، وإلى قطاع خاص قادر على النمو، وإلى طبقة وسطى لا تعتمد حياتها الاقتصادية بصورة شبه كاملة على الرواتب الحكومية.

وتخلص الدراسة إلى أن الثورة الرقمية قد تؤدي إلى إعادة تشكيل الطبقة الوسطى في "الشرق الأوسط" عبر ثلاثة مسارات متداخلة:

1. صعود فئة مهنية جديدة تمتلك المهارات الرقمية والقدرة على العمل في الاقتصاد العالمي.
2. تعرض فئات من الموظفين والعمال التقليديين لضغوط التشغيل الآلي وتراجع القيمة السوقية لمهاراتهم.
3. اتساع الفجوة بين من يمتلكون التكنولوجيا والبيانات ورأس المال، وبين من يبيعون وقتهم وعملهم في وظائف منخفضة الإنتاجية والأجور.

وبالنسبة للعراق، فإن نجاح التحول يتطلب الانتقال من سياسة انتظار الوظيفة الحكومية إلى بناء اقتصاد متنوع يخلق فرصاً في التكنولوجيا والخدمات والقطاعات الإنتاجية والطاقة والزراعة الحديثة والصناعات المرتبطة بالبيئة.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة

لم تعد التحولات التكنولوجية محصورة في المصانع أو المؤسسات الكبرى. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي قادراً على أداء مهام في الترجمة والكتابة والتحليل المحاسبي وإعداد التقارير وخدمة الزبائن والتصميم والبحث وإدارة البيانات. كما أتاحت المنصات الرقمية للأفراد والشركات الصغيرة الوصول إلى أسواق لم تكن متاحة لهم في السابق. ويعني ذلك أن طبيعة الوظيفة نفسها بدأت تتغير. فالموظف الذي كان يحتاج إلى فريق كامل لإنجاز مهمة بحثية أو إدارية قد يتمكن اليوم من إنجاز جزء كبير منها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. وفي المقابل، تظهر وظائف جديدة تتطلب مهارات في تحليل البيانات، والأمن السيبراني، وتطوير البرمجيات، وإدارة الأنظمة الرقمية، والتسويق الإلكتروني. لكن التكنولوجيا لا تعمل في فراغ. فالأثر الاقتصادي والاجتماعي للذكاء الاصطناعي يتحدد وفق طبيعة المؤسسات، ومستوى التعليم، وتوزيع الدخل، والبنية التحتية، والقوانين، ومدى قدرة الحكومات على حماية العاملين خلال مرحلة الانتقال. ومن هنا، لا ينبغي النظر إلى الثورة الرقمية بوصفها تطوراً تقنياً فحسب، بل باعتبارها تحوّلاً في بنية الاقتصاد والمجتمع وعلاقات القوة داخلهما.

2. إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الأساسية حول السؤال الآتي: هل ستؤدي الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي إلى توسيع الطبقة الوسطى في "الشرق الأوسط" من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاجية، أم ستؤدي إلى إضعافها عبر تقليص الوظائف التقليدية وزيادة التفاوت الاقتصادي؟ **ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات:**

أ. ما القطاعات الأكثر تعرضاً للتغيير بفعل الذكاء الاصطناعي؟

ب. ما الوظائف التي ستتراجع، وما المهن التي ستزداد أهميتها؟

ج. كيف ستتغير العلاقة بين التعليم والعمل؟

د. هل تستطيع الاقتصادات العربية تحويل التكنولوجيا إلى إنتاج محلي وفرص عمل؟

هـ. ما أثر التحول الرقمي على الطبقة الوسطى والموظفين وأصحاب الأعمال الصغيرة؟

و.ما خصوصية العراق في مواجهة هذه التحولات؟

3. فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن الثورة الرقمية لن تؤدي تلقائياً إلى انهيار سوق العمل أو إلى ازدهار شامل، بل ستعيد توزيع الفرص الاقتصادية بصورة غير متساوية. فالدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية متقدمة، ونظاماً تعليمياً مرناً،

وقطاعاً خاصاً منتجاً، ومؤسسات قادرة على استيعاب الابتكار، ستكون أكثر قدرة على تحويل التكنولوجيا إلى نمو اقتصادي.

أما الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات، والاعتماد على الموارد الطبيعية، وتدني جودة التعليم، والبطالة الهيكلية، فقد تواجه تحولاً مزدوجاً: استمرار المشكلات القديمة مع ظهور مشكلات جديدة مرتبطة بالأتمتة والفجوة الرقمية.

4. المنهجية والمصادر

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال الجمع بين:

أ. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي مستقبل الوظائف 2025.

ب. تقارير منظمة العمل الدولية حول الذكاء الاصطناعي وسوق العمل العربي.

ج. التقرير المشترك بين منظمة العمل الدولية والإسكوا لعام 2026.

د. دراسات صندوق النقد الدولي حول سوق العمل العراقي.

هـ. تقييم اليونسكو لسوق العمل والمهارات الخضراء والرقمية في العراق لعام 2026.

ثانياً: الثورة الرقمية والتحول العالمي في طبيعة العمل

1. من اقتصاد الوظيفة إلى اقتصاد المهارة: كان النموذج التقليدي للعمل يقوم على علاقة مستقرة نسبياً بين الموظف والمؤسسة. يحصل الفرد على وظيفة، ويكتسب خبرة متراكمة داخل المؤسسة، ويتدرج في المسؤولية والدخل، ثم يعتمد على هذا المسار لبناء استقراره الاجتماعي. لكن الاقتصاد الرقمي يغيّر هذه العلاقة تدريجياً. فالمهارة أصبحت أكثر أهمية في بعض القطاعات من الشهادة وحدها، كما أصبحت القدرة على التعلم المستمر شرطاً أساسياً للاستمرار المهني. ومن أبرز مظاهر التحول ارتفاع الطلب على المهارات الرقمية، انتشار العمل عن بُعد والعمل الحر، تزايد الاعتماد على المنصات الإلكترونية، استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال المكتبية والتحليلية، نمو الاقتصاد القائم على البيانات و زيادة المنافسة العابرة للحدود على الوظائف والخدمات. وهكذا قد يجد موظف في بغداد نفسه منافساً لموظف في القاهرة أو إسطنبول أو عمّان، بل لمستقل يعمل من دولة أخرى، لأن المنصات الرقمية جعلت بعض الخدمات قابلة للتقديم عن بُعد.

2. حجم التحول المتوقع: وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي مستقبل الوظائف 2025، من المتوقع أن تؤدي التحولات التكنولوجية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية إلى إيجاد نحو 170 مليون وظيفة جديدة عالمياً بحلول عام 2030، مقابل إزاحة نحو 92 مليون وظيفة، بما يعني زيادة صافية تقدّر بنحو 78 مليون وظيفة. ويشير التقرير إلى أن نحو 22% من الوظائف ستتعرض لنوع من التغيير أو الاضطراب خلال الفترة حتى 2030، كما يتوقع أن تتغير نسبة مهمة من المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل. هذه الأرقام عالمية ولا يمكن نقلها بصورة مباشرة إلى "الشرق الأوسط" أو العراق؛ لأن القدرة على خلق الوظائف تتأثر بمستوى الاستثمار والبنية

الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في كل دولة. لكنها تقدم مؤشراً مهماً: التغيير لن يكون مجرد اختفاء وظائف قديمة، بل إعادة توزيع واسعة للمهام والمهارات والفرص.

3. من استبدال الإنسان إلى إعادة توزيع المهام: من الأخطاء الشائعة تصور الذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية ستستبدل الإنسان بصورة كاملة. الواقع أكثر تعقيداً؛ إذ يمكن للتكنولوجيا أن تستبدل بعض المهام داخل الوظيفة الواحدة دون أن تلغي المهنة بأكملها. فالمحاسب، على سبيل المثال، قد يستخدم الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات وإعداد الجداول، لكنه يظل مسؤولاً عن التحقق والتفسير والامتثال للقواعد واتخاذ القرارات المهنية. وكذلك الصحفي والباحث والمترجم والمعلم والموظف الإداري. فقد تتغير طريقة إنجاز العمل، بينما تبقى الحاجة إلى الخبرة البشرية والتقدير المهني والمساءلة قائمة. **ولهذا فإن السؤال الأكثر أهمية ليس كم وظيفة ستختفي؟ بل ما المهام التي ستتغير؟ ومن يمتلك المهارات اللازمة للانتقال إلى المهام الجديدة؟**

ثالثاً: خريطة الوظائف الجديدة والوظائف المهددة في "الشرق الأوسط"

1. القطاعات المتوقع أن تستفيد من التحول الرقمي: يمكن تحديد مجموعة من القطاعات التي يُرجح أن تشهد توسعاً في الطلب على المهارات والوظائف:

أ. الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات: تشمل الوظائف المتوقعة محللو البيانات، مطورو تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مهندسو تعلم الآلة، اختصاصيو قواعد البيانات، خبراء حوكمة البيانات و مستشارو التحول الرقمي.

ب. الأمن السيبراني: مع توسع الخدمات المصرفية والحكومية والتجارية الرقمية، تزداد الحاجة إلى حماية الأنظمة والمعلومات، ومن ثم تظهر فرص في أمن الشبكات، وإدارة المخاطر الرقمية، والاستجابة للهجمات الإلكترونية.

ج. التكنولوجيا المالية: تتوسع فرص العمل في المدفوعات الإلكترونية، والخدمات المصرفية الرقمية، والتقنيات المالية، وإدارة المخاطر والامتثال الإلكتروني.

د. التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي: تتيح التجارة الإلكترونية للشركات الصغيرة الوصول إلى أسواق أوسع، وتخلق طلباً على إدارة المتاجر الإلكترونية، وصناعة المحتوى، والتسويق الرقمي، وتحليل سلوك المستهلك.

هـ. الطاقة والاقتصاد الأخضر: تتطلب مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإدارة المياه والبيئة مهارات تقنية وهندسية جديدة، وقد تخلق فرصاً للعمالة الفنية إلى جانب الوظائف الهندسية المتخصصة.

و. الصحة والتعليم: لن تختفي الحاجة إلى المعلمين والعاملين الصحيين، لكن أدوات الذكاء الاصطناعي ستغيّر طرق التعليم والتشخيص وإدارة المؤسسات الصحية. وستزداد أهمية المهارات التي تجمع بين المعرفة المهنية والتعامل مع التكنولوجيا.

2. الوظائف الأكثر تعرضاً للضغط: من المرجح أن تتعرض بعض الأعمال الروتينية لضغوط أكبر، خصوصاً عندما تعتمد على إجراءات متكررة وقواعد ثابتة ومن أمثلتها إدخال البيانات، الأعمال الكتابية والإدارية المتكررة، بعض مهام المحاسبة الأولية، معالجة الطلبات والملفات الروتينية، خدمة الزبائن القائمة على الأسئلة المتكررة،

بعض أعمال الترجمة البسيطة وأعمال التسويق التقليدية التي لا تعتمد على التحليل الرقمي. لكن التعرض للأتمتة لا يعني بالضرورة اختفاء المهنة. فالتأثير يتوقف على طبيعة المهام، وسرعة اعتماد المؤسسات للتكنولوجيا، وكلفة التحول، والتشريعات، ومدى توافر بدائل بشرية مناسبة.

رابعاً: "الشرق الأوسط" بين الفرصة الرقمية والاختلالات البنيوية

1. منطقة واحدة واقتصادات متعددة: لا يمكن التعامل مع "الشرق الأوسط" باعتباره سوق عمل موحداً. فالمنطقة تضم اقتصادات نفطية ذات قدرة استثمارية كبيرة، واقتصادات خدمية وتجارية، ودولاً ذات موارد محدودة، ودولاً تعاني من النزاعات والأزمات المالية. **ويمكن التمييز بين أربع مجموعات رئيسية:**

المجموعة الأولى دول الخليج: تملك هذه الدول موارد مالية وقدرة استثمارية تسمح بتوسيع البنية التحتية الرقمية، وتمويل مشروعات الذكاء الاصطناعي، وجذب الشركات العالمية. لكنها تواجه تحدياً يتعلق بتوطين المهارات وبناء اقتصاد منتج لا يقتصر على استيراد التكنولوجيا وتشغيلها.

المجموعة الثانية الاقتصادات العربية ذات الكثافة السكانية الكبيرة: تشمل مصر والأردن والمغرب وتونس وغيرها. وتمتلك هذه الدول قاعدة بشرية واسعة، لكنها تواجه تحديات البطالة والضغط على الخدمات العامة وتفاوت جودة التعليم. وقد توفر الخدمات الرقمية والعمل عن بُعد فرصاً جديدة لتصدير الخدمات والمهارات.

المجموعة الثالثة الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات والأزمات: تواجه هذه الاقتصادات صعوبات تتعلق بالبنية التحتية والاستثمار واستقرار المؤسسات. وقد تكون التكنولوجيا أداة مهمة لإعادة بناء الخدمات، لكنها لا تستطيع وحدها تعويض غياب الاستقرار أو ضعف مؤسسات الدولة.

المجموعة الرابعة الاقتصادات النفطية ذات التنوع المحدود: يمثل العراق نموذجاً مهماً لهذه المجموعة؛ إذ يمتلك موارد مالية وطبيعية وبشرية كبيرة، لكنه يواجه صعوبة في تحويل هذه الموارد إلى اقتصاد متنوع يوفر فرص عمل منتجة ومستدامة.

2. ما تقوله تقارير منظمة العمل الدولية: يؤكد تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2025 بشأن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في أسواق العمل العربية أن فرص تعزيز الوظائف والإنتاجية قد تكون أكبر من مخاطر الاستبدال الكامل للعمالة في كثير من الحالات. ويقدّر التقرير أن نحو 14.6% من الوظائف في المنطقة، أي ما يقارب ثمانية ملايين وظيفة، يمكن أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي عبر تعزيز المهام وتحسين الأداء. لكنه يحذّر من أن النساء والعمال الأكبر سناً والفئات ذات المهارات المحدودة قد يواجهون مخاطر أكبر إذا لم تتوافر برامج انتقال وتدريب مناسبة.

أما تقرير منظمة العمل الدولية والإسكوا لعام 2026 فيتناول ثلاثة مسارات مستقبلية محتملة حتى 2035، ويشير إلى أن نتائج التحول قد تتراوح بين زيادة الإنتاجية وخلق فرص جديدة، وبين تعميق عدم المساواة وإزاحة أعداد كبيرة من العاملين، بحسب السياسات التي ستتبناها الحكومات. وقد عرض التقرير سيناريو يصل فيه إسهام الذكاء الاصطناعي إلى نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بحلول 2035 في ظل تبنٍّ سريع للتكنولوجيا،

وهو سيناريو مستقبلي وليس توقعاً مؤكداً أو نتيجة مضمونة.

التفاوت بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية: قد تبدو الدول النفطية أكثر قدرة على تمويل التحول الرقمي، لكن امتلاك الموارد المالية لا يضمن بناء اقتصاد رقمي منتج. فإذا اعتمدت الدولة على شراء الأنظمة والخدمات من الشركات الأجنبية دون تطوير الكفاءات المحلية، فإن جزءاً كبيراً من القيمة المضافة والأرباح والملكية الفكرية سيبقى خارج الاقتصاد الوطني. أما الدول غير النفطية، فقد تتمتع بميزة نسبية تتمثل في وجود أعداد كبيرة من الشباب المتعلمين، وإمكانية تقديم خدمات رقمية للأسواق الخارجية، لكنها تحتاج إلى استثمارات في التعليم والاتصالات والتمويل والمؤسسات.ومن هنا، فإن المنافسة الحقيقية لن تكون بين الدول التي تمتلك أكبر عدد من الحواسيب أو التطبيقات، بل بين الدول القادرة على بناء منظومة محلية لإنتاج المعرفة والخدمات والتكنولوجيا.

خامساً: هل ستعيد الثورة الرقمية تشكيل الطبقة الوسطى؟

1. ما المقصود بالطبقة الوسطى؟ لا تتحدد الطبقة الوسطى بالدخل وحده، بل تتصل أيضاً بمستوى التعليم والاستقرار المهني والقدرة على الادخار وامتلاك الأصول والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية. وفي مجتمعات "الشرق الأوسط"، ارتبطت الطبقة الوسطى تاريخياً بالوظيفة الحكومية والمهن التعليمية والإدارية والطبية والهندسية، إضافة إلى أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد منحت الوظيفة الحكومية قطاعات واسعة من المجتمع نوعاً من الاستقرار النسبي، حتى عندما كانت الإنتاجية الاقتصادية محدودة. لكن هذا النموذج يواجه ضغوطاً متزايدة بسبب ارتفاع كلفة الإنفاق العام، وتزايد أعداد الخريجين، وضعف قدرة المؤسسات الحكومية على توفير وظائف جديدة بالوتيرة نفسها.

2. ظهور طبقة وسطى رقمية: قد تظهر في المنطقة فئة مهنية جديدة تعتمد على المهارات الرقمية والعمل المرن والخدمات العابرة للحدود.ومن أمثلتها مطورو البرمجيات، محللو البيانات، مصممو المنتجات الرقمية، العاملون في التسويق الإلكتروني، المستشارون التقنيون، العاملون في الخدمات المالية الرقمية، المستقلون الذين يقدمون خدماتهم لشركات خارج بلدانهم. وتتميز هذه الفئة بإمكانية الحصول على دخل من أسواق خارجية، وعدم اعتمادها بالضرورة على الوظيفة المحلية التقليدية. لكن هذا المسار ليس مضموناً؛ إذ يحتاج إلى مهارات تنافسية، وإتقان لغات العمل، ووسائل دفع موثوقة، واتصال إنترنت مستقر، وبيئة قانونية تسمح بتقديم الخدمات واستلام الأجور.

3. خطر انكماش الطبقة الوسطى التقليدية: في المقابل، قد تتعرض بعض فئات الطبقة الوسطى التقليدية لضغوط كبيرة. فالموظف الإداري الذي يعتمد عمله على إجراءات روتينية، والمحاسب الذي يقتصر دوره على إدخال البيانات، والمترجم الذي يقدم خدمات بسيطة، قد يجد نفسه أمام منافسة من أدوات أكثر سرعة وأقل كلفة. ولا تكمن المشكلة في التكنولوجيا وحدها، بل في غياب مسارات انتقال مهنية تتيح لهؤلاء العاملين اكتساب مهارات جديدة. فإذا فقد الموظف وظيفته أو تراجعت قيمة مهاراته دون أن يمتلك القدرة على إعادة التأهيل، فقد ينتقل من موقع اجتماعي مستقر نسبياً إلى موقع اقتصادي أكثر هشاشة.

4. من يملك التكنولوجيا يملك جزءاً أكبر من القيمة: قد يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى تركّز الأرباح لدى الشركات التي تمتلك المنصات والبيانات والخوارزميات والبنية التحتية. وهذا يطرح سؤالاً اجتماعياً مهماً: هل سيصبح العامل الرقمي مالكاً لجزء من القيمة التي ينتجها، **أم سيبقى مجرد مستخدم لمنصات تسيطر عليها شركات كبرى؟** إن توسيع الطبقة الوسطى الرقمية يتطلب أكثر من تدريب الأفراد على استخدام التطبيقات؛ فهو يحتاج أيضاً إلى دعم الشركات المحلية الناشئة، وتوفير التمويل، وحماية المنافسة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتوسيع ملكية الأصول المنتجة.

سادساً: العراق أمام اختبار التحول الرقمي

1. اقتصاد يعتمد على النفط في مواجهة اقتصاد المعرفة: تتمثل المشكلة البنيوية الأساسية في العراق في الاعتماد الكبير على النفط والإنفاق العام، مقابل ضعف تنوع الأنشطة الاقتصادية القادرة على توفير وظائف مستدامة.وتشير بيانات البنك الدولي المنشورة عن العراق إلى أن النفط مثّل في عام 2025 نحو 53% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و88% من إيرادات الحكومة، و91% من صادرات السلع، وفق تقديرات المؤسسة. كما يشير البنك إلى أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً يمثلون قرابة 29% من السكان، في وقت تواجه فيه البلاد محدودية في خلق الوظائف وضعفاً نسبياً في قدرة القطاع الخاص على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وهذا يعني أن العراق يواجه تحديين متزامنين الأول هو ضرورة تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية و الثاني هو توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً وقد تساعد التكنولوجيا في معالجة جزء من هذين التحديين، لكنها لن تنجح دون إصلاحات اقتصادية ومؤسسية أوسع.

2. أزمة الوظيفة الحكومية: أصبح التوظيف الحكومي في العراق أحد أهم مصادر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لشرائح واسعة من السكان.لكن هذا النموذج يواجه حدوداً مالية وإدارية. فقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2024 إلى أن القطاع العام يشكل نحو 40% من إجمالي العمالة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى. كما أوضح التقرير أن توسع التوظيف الحكومي يمكن أن يزاحم نمو القطاع الخاص، ويؤثر في خيارات التعليم والتخصص، ويجعل الوظيفة الحكومية الخيار المفضل لدى الخريجين على حساب فرص العمل الأخرى وتكمن المفارقة في أن الدولة قد تستمر في توظيف أعداد كبيرة من العاملين في وظائف إدارية، بينما تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى مهارات فنية ورقمية لا تجدها بسهولة. ولذلك فإن التحول الرقمي في العراق يجب أن يرتبط بإعادة تصميم الوظائف الحكومية وتحسين الخدمات والإنتاجية، وليس بمجرد تحويل المعاملات الورقية إلى منصات إلكترونية.

3. البطالة والعمل غير الرسمي: تشير دراسة صندوق النقد الدولي المنشورة في 2024 إلى أن العمل غير الرسمي يمثل أكثر من نصف إجمالي العمالة في العراق، مع وجود نسبة من العاملين في القطاع الرسمي يعملون أيضاً

ضمن ترتيبات تعاقدية غير رسمية. كما أظهرت الدراسة، استناداً إلى بيانات سوق العمل المستخدمة فيها، ارتفاع البطالة بين النساء والشباب مقارنة بالمعدل العام.

إن اتساع العمل غير الرسمي يجعل التحول الرقمي فرصة محتملة لتحسين تسجيل الأنشطة الاقتصادية وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، لكنه قد يتحول أيضاً إلى وسيلة لمراقبة العاملين دون منحهم الحماية الاجتماعية اللازمة. فالعامل الذي يبيع خدماته عبر منصة إلكترونية لا يصبح تلقائياً عاملاً محمياً قانونياً، ولا يحصل بالضرورة على ضمان اجتماعي أو تأمين صحي أو تقاعد.

4. التعليم والفجوة بين الخريجين واحتياجات السوق: يواجه العراق مشكلة تتجاوز عدد الوظائف المتاحة؛ إنها مشكلة التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات المؤسسات الاقتصادية. فقد أشار صندوق النقد الدولي إلى وجود اختلالات في المهارات، والحاجة إلى إصلاح التعليم والتدريب المهني، مع التركيز على المهارات التقنية والرقمية وريادة الأعمال. وتظهر أهمية هذه المشكلة بوضوح في تقييم اليونسكو لسوق العمل العراقي الصادر في سبتمبر 2026، والذي شمل محافظات عراقية وإقليم كردستان، واستند إلى 1,969 **استجابة من منشآت القطاع الخاص. ووفق نتائج التقييم:**

أ. أفادت منشآت تواجه صعوبات في شغل الوظائف بأن عدم تطابق مهارات المتقدمين مع احتياجات السوق يمثل أحد أبرز العوائق.

ب. أشارت 91 منشأة إلى نقص المهارات الرقمية بوصفه عائقاً في التوظيف.

ج. رأى 51.7% من أصحاب العمل أن التعليم والتدريب التقني والمهني يؤهل الخريجين للعمل بصورة جزئية فقط.

د. أشار التقرير إلى أن قنوات التوظيف غير الرسمية، مثل ترشيحات العاملين ووسائل التواصل الاجتماعي، تمثل نحو 62% من قنوات التوظيف التي رصدها المسح.

وتكشف هذه النتائج عن مشكلة مزدوجة: وجود شباب يبحثون عن عمل، وفي الوقت نفسه وجود منشآت لا تجد المهارات التي تحتاج إليها.

5. القطاعات الرقمية والخضراء الواعدة في العراق

يعرض تقييم اليونسكو مسارات مهنية مقترحة في القطاع الرقمي والأخضر، **من بينها:**

أ. **القطاع الرقمي:** التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية، إعداد المحتوى الرقمي، إدارة الشبكات والأنظمة، دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هندسة الشبكات وإدارة الأنظمة الرقمية.

ب. **القطاع الأخضر:** تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية، كفاءة الطاقة في المباني، تدقيق استهلاك الطاقة، إدارة المياه والري، صيانة أنظمة الطاقة المتجددة والخدمات البيئية وإدارة الموارد المائية. وتكتسب هذه المجالات أهمية خاصة في العراق بسبب الحاجة إلى تحسين الكهرباء، وتطوير الخدمات، وإدارة المياه، وتنويع مصادر الطاقة، وتوسيع النشاط الاقتصادي خارج القطاع النفطي.

الاستنتاجات الرئيسية

تؤكد هذه الدراسة أن مستقبل العمل في الشرق الأوسط لن يتحدد بالتكنولوجيا وحدها، بل بقدرة الدول على إدارة التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي تفرضه.فالذكاء الاصطناعي قد يزيد الإنتاجية ويخلق فرصاً جديدة، لكنه قد يضعف في الوقت نفسه قيمة بعض الوظائف والمهارات التقليدية. كما أن الاقتصاد الرقمي قد يوسع الطبقة الوسطى من خلال العمل الحر والخدمات العابرة للحدود، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى زيادة التفاوت بين أصحاب المعرفة ورأس المال وبين العاملين في وظائف منخفضة الأجر.

وبالنسبة للعراق، فإن التحدي أكثر عمقاً؛ لأنه لا يواجه فقط ضرورة التكيف مع التكنولوجيا، بل يحتاج إلى إعادة بناء نموذج اقتصادي قادر على خلق فرص العمل خارج القطاع الحكومي والنفطي.

ولا يمكن أن تنجح الرقمنة في بلد يعاني من ضعف التعليم والتدريب والتمويل والبنية التحتية، إذا اقتصرت على شراء الأنظمة والتطبيقات من الخارج.

الخلاصة الاستراتيجية

يمكن تلخيص مستقبل العمل في "الشرق الأوسط" في معادلة أساسية:التكنولوجيا وحدها لا تصنع طبقة وسطى جديدة؛ بل تصنعها القدرة على تحويل التكنولوجيا إلى إنتاج وفرص عمل ودخل وحماية اجتماعية. فإذا امتلكت المجتمعات المهارات، وامتلكت الشركات القدرة على الابتكار، وامتلكت الدولة مؤسسات قادرة على تنظيم السوق وتوزيع فرص النمو، يمكن للثورة الرقمية أن تصبح محركاً لتوسيع الطبقة الوسطى. أما إذا بقيت التكنولوجيا محصورة في يد الشركات الكبرى، ولم تتغير أنظمة التعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية، فقد تتحول إلى عامل جديد لتركيز الثروة وتوسيع الفجوات الاقتصادية. وبالنسبة للعراق، فإن الخيار الاستراتيجي لا ينبغي أن يكون بين الوظيفة الحكومية والتكنولوجيا، بل بين اقتصاد يعتمد على توزيع الريع واقتصاد ينتج القيمة. فالمستقبل لن يكون لمن يمتلك النفط وحده، ولا لمن يستخدم التكنولوجيا فقط، بل لمن يستطيع الجمع بين المعرفة والإنتاج والمؤسسات والعدالة الاقتصادية.